The Impact Of Public Expenditure And Taxes On Private Investment In Syria Using Standard Modeling By "ARDL" Method

Sameer Sharaf*

(Received 17 / 2 / 2020. Accepted 9 / 9 / 2020)

□ ABSTRACT □

This Study Seeks To Test The Combined Effect Of Fiscal Policy Tools (Public Spending And Taxes) On Private Investment In Syria. Time Series Data For These Variables Were Collected For The Period (1990-2010), And It Was Subjected To A Statistical Financial And Economic Study That Began By Analyzing The Growth Rates, And Components Of These Variables.This Was Followed By A Study Of The Stability Of Time Series. Finally, The Long-Term Co-Integration Equation For Private Investment In Syria Was Estimated Using The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). The Results Of The Study Showed The Existence Of A Long-Term Relationship Between Private Investment As A Dependent Variable. Finally, Recommendations Were Made To Increase The Effectiveness Of Public Spending And Taxes In Positively Affecting Private Investment.

Keywords: Private Investment, Government Expenditure, Taxes, Autoregressive Distributed Lag Model- ARDL.

*Associate Professor- Department Of Finance And Banking – Tishreen University – Lattakia- Syria.

أثر الإنفاق العام و الضرائب على الإستثمار الخاص في سورية باستخدام النمذجة القياسية بطريقة "ARDL"

الدكتور سمير شرف *

(تاريخ الإيداع 17 / 2 / 2020. قُبِل للنشر في 9 / 9 / 2020)

□ ملخّص □

تسعى هذه ادراسة الى اختيار التأثير المشترك لأدوات السياسة المالية (الإنفاق العام و الضرائب) على الإستثمار الخاص في سورية، تم جمع بيانات السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات للفترة (1990–2010) ،وتم إخضاعها لدراسة اقتصادية مالية إحصائية بدأت بتحليل نسب و معدلات نمو و مكونات هذه المتغيرات، تبعها دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وأخيراً تم تقدير معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل للاستثمار الخاص في سورية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL". بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع و هي مباشرة مع الإنفاق العام و عكسية مع الضرائب كمتغيرات مستقلة .

وأخيراً تم تقديم توصيات من شأنها زيادة فعالية الإنفاق العام و الضرائب في التأثير إيجاباً في الاستثمار الخاص.

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الخاص، الإنفاق الحكومي، الضرائب، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة "ARDL".

* **أستاذ مساعد ،قسم العلوم المالية و المصرفية ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.**

مقدمة:

الاستثمار هو حجر الأساس في عملية التنمية، وهو محرك الدفع للنمو الاقتصادي، ولكن لضمان عمل هذا المحرك بصورة سليمة ومثالية لا بد من توفر جملة من العوامل، تعرف بمحددات الاستثمار نظراً لتأثيراتها المباشرة في قرار الاستثمار وفي فرص نجاح المشروعات الاستثمارية. هذه المحددات إما أن تكون جاذبة أو طاردة للاستثمار، وتصنع بمجموعها مناخ الاستثمار الذي يتشكل بنتيجة تفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والمالية والتشريعية والإدارية في البلد. من هنا جاءت فكرة دراسة تأثير السياسة المالية على الاستثمار، وقد تم التركيز على الاستثمار الخاص كونه يتفاعل بشكل أكبر مع العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار ويعكس بشكل أكبر نجاح السياسة الاقتصادية والمالية، في الدولة. ومن بين المحددات أو الأدوات الكثيرة التي يتأثر بها الاستثمار الخاص تم اختيار أهم أداتين تستخدمهما الدولة في سياستها المالية وهما الضرائب والإنفاق العام. وكانت المبررات لذلك كثيرة، وأهمها معرفة اتجاه تأثير الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه في مكاملة أو مزاحمة الاستثمار الخاص، ومعرفه فيما إذا كان النظام الضريبي القائم وحوافزه المذكورة تشريعياً قد حفزت الاستثمار بدرجة كافية كتعويض عن حصيلة الضرائب التي تم الاستغناء عنها ببنود الإعفاء الكثيرة التي تضمنتها قوانين الاستثمار المتتابعة خلال فترة الدراسة. لتحقيق ذلك عمدت هذه الدراسة إلى استخدام النمذجة القياسية لعلاقة الاستثمار الخاص بكل من الإنفاق الحكومي والضرائب، محاولةً إثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بينها وتحديد حجم هذه العلاقة وأسباب انحرافاتها.

الدراسات السابقة:

1- الدراسات العربية:

[1]. (العلي والعباسي، 2013)، (العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينه من الدول الآسيوية – دراسة قياسية [1980-2009]).

سعت هذه الدراسة إلى إيجاد حلول للمشكلة الآتية: هل الاستثمار الحكومي له تأثيرات فعالة على النمو الاقتصادي؟ وهل يحفز ويشجع على تزايد الاستثمار الخاص؟ وذلك لعينة من الدول الآسيوية للفترة [1980-2009]. باستخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الاستثمار العام له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وإنه يكمل الاستثمار الخاص في معظم دول العينة، في حين يزاحم الاستثمار الخاص في دول أخرى في المدى القصير، وأخيراً اتضح أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي بنوعية العام والخاص، حيث أن السياسات التي تشجع على النمو هي في الوقت نفسه تشجع على زيادة الاستثمار المحلي وزيادة التراكم الرأسمالي ثم تسريع النمو.

[2]. (النعيمي وآخرون، 2013)، (دراسة تحليلية إحصائية للآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية خلال الفترة [1990-2009]).

هدفت هذه الدراسة إلى بحث الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم على كل من الاستثمارين العام والخاص في سورية للفترة [1990-2009]. توصل الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة طردية وقوية بين الضريبة ومجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص، إلا أن الضريبة لم تكن فعالة في زيادة معدل نمو كل من الاستثمارين العام والخاص، كما بينت النتائج اعتماد النظام الضريبي السوري على الضرائب المباشرة التي تخفض من استهلاك الأفراد مما يساهم في انخفاض حجم العمالة والدخل القومي، كما أن ارتفاع الضرائب غير المباشر قد ساهم بسوء توزيع الدخل القومي بسبب تأثيره على فئة ذوي الدخل المحدود.

[3]. (إسماعيل، 2018)، (*دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية*).

هدفت هذه الدراسة إلى بحث طبيعة العلاقة بين الاستثمارين العام والخاص في سورية للفترة [1980-2010] بالتساؤل عن كونها علاقة تكاملية أم تنافسية؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واختبار جوهانسون للتكامل المشترك. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وسببية وتزاحمية على المدى القصير – من الاستثمار العام باتجاه الاستثمار الخاص–، وبررت ذلك بأن الاستثمار العام يقوم بمنافسة الاستثمار الخاص على الموارد المحدودة مما يسبب تراجعاً في حجم الاستثمار الخاص، إلا أن هذه العلاقة تصبح تكاملية على المدى الطويل، وقد أوصت بالعمل على تعبئة المدخرات المحلية بتطوير عمل المصارف والسوق المالية لتمويل مشاريع الاستثمار، وإقامة مناطق صناعية وتشجيع الاستثمار الخاص بدعم البنية التحتية.

2- الدراسات الأجنبية:

[4]. (Oluseun et al., 2013)، (تحليل العلاقة بين مكونات الإنفاق العام والاستثمارات الخاصة في نيجيريا).

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين مكونات الإنفاق العام والاستثمارات الخاصة في نيجيريا للفترة [1981-2010]. تم استخدام أسلوب التكامل المشترك وطريقة تصحيح الأخطاء "ECM" على المتغيرات: النفقات الرأسمالية، والنفقات المتكررة، ونفقات الاستهلاك الحكومي، وسعر الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي. كشفت نتائج الدراسة أن مكونات الإنفاق العام لها تأثيرات مختلفة على الاستثمار الخاص على المدى القصير والطويل. حيث كان للإنفاق الاستهلاكي النهائي والحكومي تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص، في حين كان للإنفاق الرأسمالي تأثير سلبي عليه.

[5]. (Samwel, 2016)، (هل عجز الموازنة العامة يزاحم أم يكامل الاستثمار الخاص: حالة اقتصاد تنزانيا).

بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان عجز الموازنة العامة يزاحم أم يكامل الاستثمار الخاص في تنزانيا، باستخدام البيانات السنوية للفترة [1970-2012]، وباستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. بينت النتائجٍ وجود علاقة وثيقة طويلة الأمد بين الاستثمار الخاص والمتغيرات المستقلة: (عجز الموازنة العامة، معدل الفائدة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، سعر الصرف). هذه العلاقة عكسية مع عجز الموازنة العامة (معامل ارتباط سالب ومعنوي: 0.099-)، مما يقود الى استنتاج أن عجز الموازنة العامة في تنزانيا يؤدي إلى مزاحمة كبيرة للاستثمار الخاص. أوصت الدراسة بضرورة معالجة الحكومة لسياستها المالية التي من شأنها دعم المستثمرين من القطاع الخاص، كما يتوجب عليها تثبيط الإنفاق الحكومي المرتفع والحفاظ على عجز مالي منخفض أيضًا.

[6]. (Babar et al., 2017)، (العلاقة بين ضريبة الشركات والاستثمار الخاص في الباكستان: دراسة تجريبية).

تناولت هذه الدراسة أثر ضريبة الشركات على الاستثمار في الباكستان. واستخدمت بيانات السلاسل الزمنية للفترة [1984-2014]. استخدمت الدراسة أربعة متغيرات (الاستثمار الخاص، ومعدل الضريبة على الشركات، والائتمان المحلي ومعدل الفائدة) لتقدير النموذج باستخدام النمذجة القياسية بطريقة "ARDL". أظهرت النتائج أن ارتفاع معدل ضريبة الشركات بمقدار 1% خفّض الاستثمار الخاص بمعدل 0.26%، حيث زاد من التكلفة وقلل الأرباح. وأن تأثير الضرائب أعلى منه لمعدلات الفائدة التي تؤدي زيادتها بنفس النسبة إلى تخفيض الاستثمار بمعدل أقل 0.15%. أمّا الزيادة في الائتمان المحلي للقطاع الخاص فقد أدت إلى زيادة 0.89% في الاستثمار الخاص. أوصت الدراسة بضرورة تخفيض معدلات ضريبة الشركات لتعزيز الاستثمار الخاص.

تعقيب على الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات [1] و[3] و[4] في التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص (تزاحمية/ تكاملية). ولكنها أضافت تفسير العلاقات الإحصائية الناتجة اقتصادياً من خلال تفكيك المتغيرات المستقلة إلى عناصرها المكونة وتحليلها لتحديد أسباب التأثير سواءً كان مزاحمة أم مكاملة. أما النماذج القياسية فقد استقها الدراسة من الدراسات [2]، [5]، [6]، ولكن الدراسة الحالية أخذت بالاعتبار استبدال نموذج (جوهانسن) المستخدم في الدراسات السابقة بنموذج "ARDL" الأكثر قدرة على قياس وتفسير العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

مشكلة الدراسة:

حاولت الحكومة السورية جذب الاستثمار الخاص باستخدام طرق وأدوات متعددة وقد نجحت في استخدام بعض هذه الأدوات وفشلت باستخدام أخرى وهو موضع جاء باعتراف الحكومة ذاتها في خططها الخمسية عند مراجعتها لعيوب الخطط السابقة، وكان لسياستي الإنفاق العام والضرائب حصة كبيرة من هذه الانتقادات، مما يفتح الباب أمام تساؤلين جوهريين، تساعد الإجابة عليهما في زيادة فعالية أدوات السياسة المالية التي تستخدمها سورية لتحفيز الاستثمار الخاص إلى المعدلات المطلوبة:

1) هل يتأثر الاستثمار الخاص إيجاباً بالإنفاق الحكومي، بحيث يغلب الأثر التكاملي الأثر التزاحمي؟
2) هل تؤثر الضرائب سلباً في الاستثمار الخاص، بحيث يشكل تخفيضها حافزاً له؟

فرضيات الدراسة:

1) عدم وجود علاقة معنوية طويلة الأجل مباشرة بين الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي في سورية.
2) عدم وجود علاقة معنوية طويلة الأجل عكسية بين الاستثمار الخاص والضرائب في سورية.

أهمية البحث و أهدافه:

الأهمية النظرية: تشتق هذه الدراسة نموذجها الخاص من النماذج القياسية المستخدمة لتقدير نماذج الاستثمار الخاص، والذي يركز على دراسة تأثير السياسة المالية للدولة على الاستثمار الخاص من خلال أدواتها (الإنفاق العام والضرائب) وهو ما يكسبها أهمية نظرية لتخصصها في جانب محدد من العوامل المتعددة التي تحكم الاستثمار الخاص وتناوله بكثير من التحليل والتفصيل. تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضاً من استخدامها طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL" لتقدير نموذج الاستثمار، والذي يتيح دراسة تأثير المتغيرات المستقلة (الإنفاق العام والضرائب) في جميع حالاتها الزمنية الحالية والمبطئة على المتغير التابع (الاستثمار الخاص).

الأهمية التطبيقية: إن نتائج الدراسة القياسية مدعومة بالعرض التحليلي للمتغيرات (تركيبها، نسب تنفيذها واتجاهات نموها) يبين العوامل الحقيقية التي تحدد اتجاه وحجم العلاقة بين الاستثمار الخاص وأدوات السياسة المالية المدروسة، مما يمكّن من تقديم نموذج فعال يخرج بتوصيات دقيقة توضع أمام صناع القرار.

أهداف الدراسة:

1) بناء نموذج قياسي يقدر العلاقة بين الاستثمار الخاص والإنفاق العام والضرائب على المدى الطويل.
2) دعم النموذج القياسي بعرض مكونات المتغيرات وتحليلها اقتصادياً بهدف تفسير اتجاه العلاقات وحجمها.
3) تقديم مقترحات من شأنها رفع درجة تأثير سياسة الإنفاق العام في الاستثمار الخاص.
4) تقديم مقترحات من شأنها رفع درجة تأثير السياسة الضريبية في الاستثمار الخاص.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرضها ومعالجتها للمشكلة المدروسة، وهي تستخدم لأجل ذلك التحليلين الاقتصادي والمالي للمتغيرات التي تم تناولها بالشكل الذي ظهرت فيه في الخطط الاقتصادية الحكومية، وكما ظهرت بالقيم الفعلية، والتي تم جمعها من مصادر ثانوية للبيانات. كما قامت الدراسة بتفكيك المتغيرات المستقلة إلى مكوناتها لتحديد المكونات ذات العلاقة المباشرة بالاستثمار الخاص (ضريبة أرباح المهن كأحد مكونات الضرائب، والإنفاق العام الاستثماري كأحد مكونات الإنفاق العام). كما تم استخدام النمذجة القياسية "ARDL" كأسلوب لقياس العلاقة، وهو أسلوب يتيح تضمين النموذج لمركبات تختص بقياس العلاقة طويلة الأجل وأخرى لقياس العلاقة قصيرة الأجل، كما يتيح اختيار التركيبة المثلى للإبطاءات.

حدود الدراسة وزمانها:

تشمل الدراسة البيانات المتعلقة بالمتغيرات الثلاث (الاستثمار الخاص والإنفاق العام والضرائب) والتي تم جمعها من مصادر ثانوية (الخطط الخمسية، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي والمجموعات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء)، ولكن نظراً لعدم توفر بيانات قطع حسابات الموازنة العامة قبل عام 1998 للبنود التفصيلية (الضرائب بأنواعها، والإنفاق العام بأنواعه)، تم عرض وتحليل السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات للفترة [2000-2010]، أما صلاحية النموذج الإحصائي الذي يحسب العلاقات طويلة الأجل، فلا تتحقق بدون إضافة بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات للفترة [1990-2000]، وهي متوفرة للبنود الإجمالية لكل من الإنفاق العام والضرائب. لذل تم تحديد فترة الدراسة بين عامي 2000 و2010.

المفاهيم والتعاريف والمصطلحات:

1- مجمل التكوين الرأسمالي:

يقصد بإجمالي تكوين رأس المال الثابت: (سابقًا إجمالي الاستثمار المحلي الثابت) تحسينات الأراضي (الأسوار والأقنية والمصارف وما إلى ذلك)؛ شراء الآلات والمعدات؛ وإنشاء الطرق والسكك الحديدية ونحوها بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية[1].

2-الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية والاقتصادية ومصدراً هاماً من مصادر النمو، والذي من خلاله يمكن التأثير على جانب الطلب الكلي، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وخلق المنافع العامة، والمساهمة في إعادة توزيع الدخل القومي. يمكن تقسيم الإنفاق العام نوعياً إلى: الإنفاق العام الجاري والذي يعرف بأنه (سوزي، 27:2006) الإنفاق السنوي الذي يهدف إلى تسيير الجهاز الإداري للدولة. أما النوع الثاني فهو الإنفاق العام الاستثماري: وهو الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وغيرها من المشروعات الاستثمارية الضخمة ذات المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة اللازمة لبناء الاقتصاد.

3- **الضرائب:**

يمكن تعريف الضرائب بحسب تصنيفها إلى نوعيها الرئيسيين(كنعان، 2003، 26-31): الضرائب المباشرة: وتشمل الضرائب على الدخل والثروة ورأس المال، ويتم تحصيلها بشكل مباشر من المكلفين. الضرائب غير المباشرة: وهي المبالغ المفروضة على استخدامات الدخل في الإنفاق على السلع والخدمات.

[1] https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS.

4- استقرارية السلاسل الزمنية:

بينت مراقبة السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، من قبل العديد من الاقتصاديين أن معظم هذه السلاسل غير مستقرة في حالتها الطبيعية، وذلك لأنه من الطبيعي أن تكون هذه المتغيرات متطورة. إن إجراء انحدار سلسلة غير مستقرة على سلسلة أو أكثر غير مستقرة، يؤدي إلى تشكيل ما يعرف بالانحدار الزائف "Spurious".

من الشروط الإحصائية لاستقرار السلاسل الزمنية هي: أن يكون التباين "Variance" ثابتاً خلال الزمن وأن يعتمد التغاير فقط على المسافة بين الفترتين وليس على الزمن. يمكن الاستدلال على عدم الاستقرارية في معادلات الانحدار من كون قيمة معامل التحديد كبيرة، يقابلها قيمة اختبار ديوربن واتسون (الارتباط الذاتي بين البواقي) صغيرة[2]. بالمعنى الإحصائي: يكون الانحدار زائفاً إذا كانت قيمة "Durbin Watson" < R^2. هنالك نوعين من السلاسل بحسب طبيعة الاستقرار:

1) سلاسل الاتجاه المستقرة "Trend Stationary" : وهي السلاسل التي تمتلك خط اتجاه عام ولكنها مستقرة حوله أي بإزالة المتجه تصبح السلسلة مستقرة، ويتم ذلك كما في المعادلة (1):

$$x_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + v_t \qquad (1)$$

حيث t: هي متغير الزمن ويأخذ القيم [1,2,...] المقابلة لتواريخ المشاهدات. بعد إجراء الانحدار يمكن الحصول على سلسلة البواقي التي يجري عليها اختبار الاستقرارية.

2) سلاسل الفروق المستقرة "Difference Stationary": وهي السلاسل الزمنية التي تصبح مستقرة بعد إجراء فرق أول أو ثاني على متغيرات السلسلة.

5- مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL":

تم تصميم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "Autoregressive Distributed Lag Model" اختصاراً "ARDL" من قبل الإحصائي الفرنسي "Pesaran" بمشاركة Shin عام 1999، ثم جرى تطويره من قبل "Pesaran" وآخرون عام 2001. تستخدم منهجية "ARDL" طريقة اختبار الحدود "Bounds Testing". تتكون منهجية "ARDL" من مجموعة من الاختبارات، حيث يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى "OLS" بعد إدخال التركيب الرياضي للنموذج في نافذة تقدير المعادلة في برنامج "EViews"، كما مكّنت الإصدارات الحديثة من "EViews" نوافذ خاصة لإجراء تقدير "ARDL" دون الحاجة إلى حفظ التركيب الرياضي للنموذج. تتضمن منهجية "ARDL" أيضاً: اختبارات قبلية مثل اختبار جذر الوحدة[3]، اختبارات بعدية: اختبار "Wald Test" وهو اختبار أساسي من اختبارات "ARDL" وعليه تبنى قرارات كثيرة تتعلق بقبول النموذج، واختبارات الفحص "Diagnosis". الشكل (1) يوضح منهجية "ARDL".

[2] تتراوح قيمة اختبار بين [0-4]، وتشير القيمة 2 إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

[3] يمكن تطبيق نموذج "ARDL" إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة كلها أو بعضها في المستوى أو في الفرق الأول.

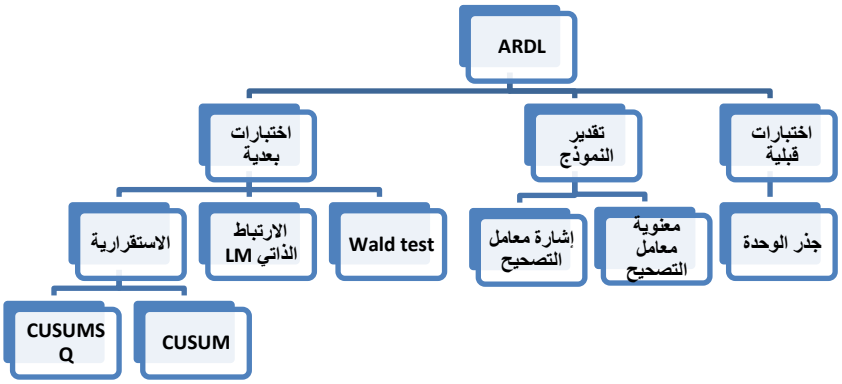

شكل (1): نموذج ARDL

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

في نموذج "ARDL" يقوم برنامج "Eviews" باختبار عدد معادلات مساوٍ إلى توافيق عدد المتغيرات ويختار الأرجحية "likely hood" الأصغر بين هذه المعادلات ويعتمدها. فمثلاً في حال نموذج مكون من ثلاث متغيرات نكون أمام 3×2×1= 6 معادلات. تم بناء نموذج "ARDL" على شكل ثلاث مركبات، معادلة (2):

منطقة معلومات الأجل الطويل **منطقتي معلومات الأجل القصير**

$$d(Y_t) = \underbrace{c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1}}_{(1)} + \underbrace{\sum_{i=1}^{m} \alpha_{1,i} \times d(Y_{t-1})}_{(2)} + \underbrace{\sum_{i=0}^{k} \alpha_{2,i} \times d(X_{t-1})}_{(3)} + \varepsilon_t \quad (0) \qquad (2)$$

(1) مركبة المستوى (2) مركبة إبطاءات المتغير التابع (3) مركبة إبطاءات المتغير المستقل

مبطئة لسنة

من المعادلة السابقة يمكن ملاحظة الآتي:

1) يرتبط المتغير التابع بعلاقة خطية بالقيم المبطأة له وبالقيم الحالية والمبطأة للمتغيرات المفسرة.

2) ليس من الضروري أن تتساوى فترات الإبطاء لجميع المتغيرات (m=k: غير شرطية).

3) تعكس العلاقة السابقة مفاهيم قياسية واقتصادية. حيث يهتم الاقتصاديين أكثر بالأجل الطويل، لذلك يبحثون دائما عن تصحيح انحرافات الأجل القصير للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

1) تعرف λ أو "ECT" أو "CointEq(−1)" في الـ "EViews" بأنها مقدّرة تمثل: النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في واحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. تناظر λ معامل تصحيح الخطأ في نموذج جوهانسن. يجب أن تكون λ سالبة: لا يمكن العودة إلى الوضع التوازني إذا كانت λ موجبة. كما يجب أن تكون معنوية: لإثبات وجود علاقة طويلة الأجل، بمعنى آخر: يشترط لوجود عاقة تكامل مشترك أن تتصف λ بشرطين: اللازم: الإشارة السالبة، الكافي: معنوية.

2) مواصفات β: مقدّرة يمكن استخدامها للتوصل إلى ميل معادلة الانحدار أو المرونة إذا كانت المتغيرات باللوغاريتمات. للوصول إلى نموذج "ARDL" المصحح، نعوض المقدرات السابقة فنحصل على المعادلة (3):

$$Y = \alpha + bX \ : \ \alpha = \frac{-c}{|\lambda|} \quad ; \quad b = \frac{-\beta}{|\lambda|} \qquad \rightarrow \quad Y = \frac{-c}{|\lambda|} + \frac{-\beta}{|\lambda|} X$$

(3)

نماذج الاستثمار الخاص: يعرض الجدول (1) النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات المرجعية لتقدير الاستثمار الخاص، حيث يمكن بالاعتماد على هذه الدراسات وعلى مشكلة الدراسة الحالية، اشتقاق نموذج للاستثمار الخاص، يركز على (الإنفاق العام والضرائب) كأدوات مؤثرة للسياسة المالية على الاستثمار الخاص.

جدول (1): النماذج القياسية المستخدمة في دراسة نموذج الاستثمار الخاص:

الدراسة المرجعية	النموذج
Paiko, 2012	$P_t = b0 + b1\ G_t + b2\ BD_t + b3\ XD_t + b4R_t + U_t$
Asogwa, 2013	$P_t = \beta0 + \beta1 BD_t + \beta2\ XD_t + \beta3\ INF_t + \beta4\ PDS_t + \beta5\ NX_t + U_t$
Samwel, 2016	$P_t = f\{\ BD_t\ , R_t, GDP_{Gr}, INF_t, EXCH\}$
Blanchard and Perotti, 2002	$P_t = f\{BD_t, G_t, Tax_t, GDP_{Gr}, INF_t, EXCH\}$
النموذج المقترح للدراسة	$P_t = f\{G_t, Tax_t\}$

الرمز	المتغير		الرمز	المتغير
P_t	الاستثمار الخاص		NX_t	صافي الصادرات
BD_t	عجز الموازنة العامة		INF_t	التضخم
R_t	معدل الفائدة		EXCH	سعر الصرف
XD_t	مخزون الدين الخارجي		GDP_{Gr}	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
G_t	الإنفاق الحكومي		Tax_t	الضرائب
PD_t	خدمة الدين الخارجي		U_t	المتغير العشوائي

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على مصادر الدراسات السابقة.

النتائج والمناقشة:

1-وضع الاستثمار الخاص في سورية:

تبنت سورية العديد من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، بدأت منذ أواخر الثمانينات، لتحسين البيئة الاستثمارية، وتذليل مصاعب الاستثمار. تضمنت العملية بعض خطوات التحرير التجاري وتشجيع القطاع الخاص. وكان أبرزها صدود قوانين تشجيع الاستثمار، وفيما يلي ملخص تحليلي مختصر لأهمها:

1) قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991:

اعتبر القانون رقم /10/ القانون الأكثر شمولا للاستثمار في سورية، حيث شكل صدور هذا القانون بداية تغيير في الفلسفة الاقتصادية باتجاه انفتاح اقتصادي أكبر على القطاع الخاص المحلي والاستثمارات الخارجية، وقد قدّم العديد من الحوافز الاستثمارية أهمها (الكفري، 2004): منح المشاريع المرخصة أن تستورد جميع احتياجاتها من الآلات والآليات والتجهيزات وغيرها، وإعفاء هذه المستوردات من جميع الضرائب والرسوم. كما أعفى القانون الشركات المشتركة المرخصة وأسهمها وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات عما تملكه. جاء القانون رقم /10/ بمعزل عن إصلاح السياسات لمالية الضرورية لتحفيز الاستثمار الخاص، حيث استمرت السياسات المالية الانكماشية كتجميد الرواتب وتخفيض الإنفاق الاستثماري العام، واستمرار القيود على التسليف والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة واستمرار تعدد أسعار صرف العملة، واستمرار العمل بالنظام المصرفي المقتصر على المصارف العامة وتبعية المصرف المركزي للحكومة وانعدام دوره في رسم السياسات النقدية، وغياب سوق الأوراق المالية، وهي جميعها تندرج في خانة المحددات الطاردة للاستثمار.

2) المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2000:

جاء المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2000، ليعدل القانون /10/ متضمناً المزيد من الحوافز. مما أدى إلى تسارع عملية الإصلاح الاقتصادي في عامي 2004 و2005، وبخاصة بعد اعتماد سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي عام 2005، وأخذت تتوضح معالمها أكثر خلال إعداد الخطة الخمسية العاشرة، حيث أكدت إستراتيجية هذه الخطة في مجال الاستثمار على ضرورة: تشجيع رأس المال الخارجي على الدخول إلى السوق السورية/ تسهيل تسييل الاستثمارات/ زيادة الحكم الرشيد والشفافية للمؤسسات المالية والدوائر الحكومية ذات الصلة/ زيادة عدد المنتجات والخدمات/ استكمال تأسيس سوق الأوراق المالية/ توفير المهن والخدمات الاستشارية والمالية اللازمة لازدهار القطاع المالي/ تحفيز الاستثمار طويل الأجل/ تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل/ إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والمنازعات التجارية (الكفري، 2004).

3) المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007:

تم إصدار المرسوم التشريعي رقم /8/ عام 2007 بعد إدراك الحكومة السورية، أن الإعفاءات الضريبية ليست هي السبيل الوحيد لجذب الاستثمار. انطلاقاً من هذه الرؤية، تم إصدار هذا المرسوم الذي تضمن مجموعة من الحوافز أهمها (نص المرسوم، 2007): المساواة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي، من حيث المزايا والتسهيلات والإعفاءات وحق التملك للأرض والعقار وكافة الموجودات الثابتة/ إعفاء المستوردات التي تستخدم في المشروع من قيود الاستيراد والحصر والمنع، وأيضاً إعفاءها من الرسوم الجمركية/ منح حسم ضريبي طيلة عمر المشروع، وتخفيض نسبة ضريبة الدخل على الشركات/ منح حق تحويل 50% من الأجور والرواتب الصافية بالعملة الصعبة للخبراء والفنيين العرب والأجانب/ عدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحد من التصرف في ملكية الاستثمارات وعائداتها. ترافق مع صدور هذا المرسوم، إجراء بعض الاصلاحات على السياسة النقدية كإصدار قانون مجلس النقد والتسليف الأساسي الذي منح المصرف المركزي مزيدا من الاستقلالية والسماح له بشراء القطع الأجنبي من الجمهور بأسعار السوق الحقيقية، والتراجع عن تجريم التعامل بالنقد الأجنبي وإلغاء المحاكم الاقتصادية وتوحيد أسعار صرف العملة الوطنية (الاكتفاء بثلاث أسعار صرف) وإنشاء بورصة دمشق للأوراق المالية، والسماح للمصارف الخاصة بالعمل وكذلك

المصارف الإسلامية في سياق سياسات إصلاح النظام المصرفي. أما أهم المشاريع المشملة وفق أحكام هذا المرسوم، فيوضحها الجدول (2):

جدول (2) إجمالي المشاريع الاستثمارية المشملة بأحكام المرسوم /8/ خلال الفترة [2007-2010] (الأرقام بالملايين):

السنوات	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى	المجموع	التكاليف الاستثمارية
2007	121	9	49	4	183	144869
2008	102	10	45	4	161	401852
2009	134	30	100	10	274	145256
2010	205	48	129	14	396	90852
المجموع	562	97	323	32	1014	782829

المصدر: التقرير السنوي السادس للاستثمار لعام2011، ص 55.

يبين الجدول (2) أنه قد تم خلال عام 2010 تشميل (396) مشروعاً بمختلف المجالات الاقتصادية وبلغت قيمة تكاليفها الاستثمارية التقديرية (90852) مليون ل.س، وبذلك تكون حصيلة المشاريع المشملة (1014) مشروعاً خلال الفترة [2007-2010] بإجمالي تكلفة استثمارية تقديرية (782829) مليون ل.س. وكان قطاع الصناعة قد حاز على النصيب الأكبر من المشاريع المشملة خلال تلك الفترة بِـ (562) مشروعاً يليه قطاع النقل بِـ (323) مشروعاً ثم يأتي قطاع الزراعة بِـ (97) مشروعاً. إن العرض السابق يوحي بتحسن البيئة الاستثمارية في سورية سواء من لناحية التشريعية كإصدار القوانين والتشريعات والمراسيم المتعلقة، أو من الناحية التطبيقية كزيادة عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة، وإحداث هيئة الاستثمار والنافذة الواحدة التي ينتظر منها أن تحد من الروتين والبيروقراطية وتكون حافزًا جديدًا للمستثمرين.

2-وضع الإنفاق العام في سورية:

للتعرف على سياسة الإنفاق العام في سورية، يمكن استعراض الخطط والقوانين المتعلقة التي تضمنتها البرامج الحكومية للإصلاح المالي والاقتصادي. يمكن البدء بإستراتيجية الخطة الخمسية التاسعة للفترة [2001-2005]: حيث اتبعت الحكومة السورية خلال هذه الفترة سياسة مالية توسعية، تمثلت بزيادة النفقات العامة وخاصة الاستثمارية، بهدف رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي "GDP". في ظل الخطة الخمسية العاشرة للفترة [2006-2010]: حافظت الحكومة السورية على السياسة المالية التوسعية. ولبيان درجة تنفيذ هاتين الخطتين تم دراسة درجة تنفيذ النفقات العامة على عدة مستويات تبعاً لتبنيدها في الموازنة العامة، حيث يشكل احتساب هذه الفجوات أهمية بالغة في عمليتي التخطيط المالي والاقتصادي، فيما يلي الجدول (3) الملحقات-جدول (15) و(16)، التي تستمد بياناتها من الموازنات العامة جانب المدفوعات التقديرية، وقطع حسابات الموازنة للفترة [2000-2010]:

جدول (3): نسب تنفيذ النفقات العامة الإجمالية والجارية والاستثمارية [2000-2010]:

AInvE/ PInvE	AInvE	PInvE	ACurE/ PCurE	ACurE	PCurE	AE/ PE	AE	PE	year
72.45	152871	211000	111.97	200780	179314	84.20	353651	420000	**2003 Min**
90.51	176487	195000	139.52	317213	227355	99.74	493700	495000	**2006 Max**
76.11			127.73			90.77			**Aver**

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي.

من الجدول السابق، يمكن استخلاص الآتي:

1) بلغت أعلى نسبة لتنفيذ النفقات العامة (فعلية AE / مقدرة PE) 99.74% عام 2006 وأدنى نسبة للتنفيذ 84.2 % عام 2003، أما النسبة المتوسطة للتنفيذ فكانت 90.77%.

2) بلغت أعلى نسبة لتنفيذ النفقات العامة الجارية (فعلية ACurE / مقدرة PCurE) 139.52% عام 2006، وأدنى نسبة 111.97 لعام 2003، بمعدل تنفيذ وسطي للنفقات الجارية يبلغ 127.73%.

3) بلغت أعلى نسبة لتنفيذ النفقات العامة الاستثمارية (فعلية AInvE / مقدرة PInvE) 90.51% عام 2006، وأدنى نسبة 68.37% لعام 2003، بمعدل تنفيذ وسطي للنفقات الاستثمارية يبلغ 76.11%.

4) يرتفع متوسط معدل تنفيذ النفقات الجارية عنه للنفقات الاستثمارية بالمقدار (127.73%-76.11%=51%). أي أن النفقات الاستثمارية هي من يتم ضغطها أولاً، عندما يتم تخفيض الإنفاق، ويتم تخصيص الموارد لتمويل النفقات الجارية، على الرغم من تقارب النسب الوسطية للنفقات الجارية والاستثمارية إلى إجمالي النفقات، والتي بلغت 44.47%، 44.76% على التوالي.

لتحديد فعالية الإنفاق العام الاستثماري في تأثيره بالقطاعات الاقتصادية وتهيئة البيئة الاستثمارية اللازمة للاستثمار الخاص، لا بد من دراسة مكونات النفقات العامة الاستثمارية، حيث تم الاعتماد على بنود النفقات الاستثمارية الفعلية المتوفرة في قطع الحسابات، وهي: الزراعة "AAgriE"، الصناعات الاستخراجية "AExE"، الصناعات التحويلية "AManuE"، المرافق العامة (الماء والغاز والكهرباء) "AUtlE"، الإنشاء "AConsE"، التجارة "AComE"، وأخيراً النقل والمواصلات "AT&CE"[4]. يبين الجدول (4)، الملحقات-جدول (17) ذلك:

جدول (4): متوسطات بنود النفقات الاستثمارية للفترة [2000-2010]: (الأرقام بالملايين)

AT&CE	AComE	AConsE	AUtlE	AManuE	AExE	AAgriE	
25673	2327	655	34673	7418	10491	18427	**Aver**
25.8	2.3	0.7	34.8	7.4	10.5	18.5	**Aver/∑Aver**

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي.

[4] وردت البنود الآتية تحت باب النفقات الاستثمارية، في المدفوعات النقدية للموازنة العامة وفق التبويب الوظيفي ولم ترد في قطع الحسابات: بند المال والتأمين والعقارات، بند نفقات أخرى. بينما وردت البنود الآتية في قطع الحسابات ولم ترد في المدفوعات النقدية: النشاطات الاجتماعية، التمويل والمصارف، القطاعات الأخرى.

من الجدول السابق يمكن استخلاص أنّ: أعلى متوسط إنفاق استثماري للفترة [2000–2010]، كانت للمرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)، حيث بلغ نسبة متوسطها إلى متوسط إجمالي النفقات الاستثمارية 34.8%، يلي المرافق العامة، بند الإنفاق على النقل والمواصلات حيث بلغت نسبة متوسطها إلى متوسط إجمالي النفقات الاستثمارية 25.8%، وهي من القطاعات المكملة والمساعدة على تهيئة بيئة حاضنة للاستثمار الخاص. أما القطاعات المنافسة للقطاع الخاص كالصناعات الاستخراجية والتحويلية والتجارة فتأخذ نسباً أقل في الإنفاق العام عليها، أي أن الساحة مفتوحة أما الاستثمار الخاص في هذه المجالات لضعف أداء القطاع العام فيها. بناء على ما سبق يمكن توقع النتيجة القياسية الآتية: تواجد علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه والاستثمار الخاص، كون التأثير التكاملي يغلب على التأثير التزاحمي.

3–وضع الضرائب في سورية:

يطبق في سورية نظام الضرائب النوعية، يتصف هذا النظام بعدد من الخصائص أهمها: ضيق القاعدة الضريبية/ النظام مصمم بحيث يلبي هدف إشباع الخزينة العامة في المقدمة على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التنموية / كثرة الإعفاءات/ عدم مرونة أسعار الضريبة/ ضعف الرقابة والاستعلام الضريبي. يتم حالياً تصنيف الضرائب وفق ثلاث مجموعات وهي (النعيمي، 2001، 83):

1) الضرائب على الدخل: تشمل ثلاثة أنواع من الضرائب: الضرائب على الدخل الناجمة عن العمل (ضريبة الرواتب والأجور)/ الضرائب على الدخل الناجمة عن رأس المال (ضريبة ريع العقارات، وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة)/ الضرائب على الدخل الناجم عن العمل ورأس المال معاً (ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية).

2) الضرائب على رأس المال (الثروة): وهي الضرائب التي يكون مطرحها الأساسي الثروة. تم فرض هذه الضرائب بأشكال مختلفة منها الدوري وأهمها (ضريبة العرصات، رسوم السيارات) ومنها غير الدوري وأهمها: (رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات، رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري)[5].

3) الضرائب على الإنفاق (الاستهلاك): احتوى النظام الضريبي السوري على أشكال عديدة من ضرائب الإنفاق بعضها ألغي وبعضها ما يزال يعمل به، وأهمها الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي.

تناولت الخطة الخمسية العاشرة إصلاح قطاع الضرائب والرسوم، وهدفت الى: تعزيز أساليب مكافحة التهرب الضريبي/ تطبيق الضريبة على القيمة المضافة "VAT"/ تعزيز العلاقة المباشرة والشفافة بين الدوائر المالية والمكلفين وإلغاء التقدير الشخصي تدريجياً/ استكمال أتمتة قطاع الضرائب والرسوم/ اصلاح وترشيد التعرفة الجمركية والإصلاح الاداري في الجمارك العامة/ التوسع في التوعية الضريبية وإضفاء الشفافية على عمل القطاع المالي وخاصة الضرائب والرسوم خدمة للمواطنين والمكلفين. كما منحت قوانين الاستثمار المستثمرين حوافز ومزايا ضريبية متعددة أهمها ما جاء به المرسوم التشريعي رقم /8/ الذي نص: على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة مبدأ الحسم الضريبي الديناميكي لضريبة الدخل وفق ما يلي: يصل أقصى معدل ضريبي للمشاريع بشكل عام في أعلى شرائحه إلى (28%) على الأرباح الصافية، يقابله أقل معدل ضريبي فهو للشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن (50%) فمعدلها الضريبي (14%)، أما المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار معدلها الضريبي (22%)، ويخفض هذا المعدل بدرجات محددة تبعاً لمحددات أهمها: إقامة المنشأة الصناعية في المناطق النامية أو

[5] لم يتم التفريق في التسمية بين الضرائب والرسوم بشكل أمثل، حيث أن الرسم يتم دفعه مقابل حصول المكلف على خدمة عامة، في حين أن الضريبة التي يتم دفعها دون مقابل، وعليه ينبغي أن يطلق تسمية ضرائب على الهبات والتركات والوصايا وليس رسوماً.

المدن الصناعية، عدد العمال، نوع المشروع: (توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطاقة البديلة، مصانع الأسمدة)، المشاريع التصديرية. لاستكمال العرض التحليلي لابد من التطرق إلى الأهمية النسبية للضرائب في سورية، حيث يبين الجدول (5) الأهمية النسبية للأنواع الضريبة في سورية، قياساً إلى الأبواب التي تندرج ضمنها:

جدول (5): الأهمية النسبية للضرائب في سورية (نسب مئوية متوسطة للسلسة [2000-2009]):

قياساً إلى	الضرائب على الدخل	الضرائب على الإنفاق	إجمالي الضرائب والرسوم
ضريبة أرباح المهن والحرف	92.17	-	58.01
ضريبة الرواتب والأجور	6.02	-	3.58
رسم الإنفاق الاستهلاكي	-	19.30	8.08
الرسوم الجمركية	-	37.34	12.15

المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للأعوام 2000-2009.

ضريبة أرباح المهن والحرف: يبين الجدول السابق الأهمية النسبية البالغة لضريبة أرباح المهن، فهي تشكل نسبة أكبر من 90% من مجمل الضرائب على الدخل، ونسبة أكبر من 50% من إجمالي الضرائب والرسوم. وهذا دليل على ضعف الاستقطاعات الضريبية من ضرائب الدخل الأخرى بشكل خاص. أما الاتجاه العام لمساهمة هذه الضريبة فهو ثابت عند حد مرتفع وهو مؤشر غير إيجابي، إذا يجب أن تتجه السياسة الضريبية، لتخفيض العبء الضريبي على دخول الشركات وتحميله على مصادر دخل أخرى أو على الدخول المعطلة كالثروة. من الناحية القياسية: إن ارتفاع المساهمة النسبية لضريبة أرباح المهن والحرف سيرفع من حدة التأثير السلبي للضرائب على الاستثمار الخاص كونها تفرض على دخله بشكل مباشر.

ضريبة الرواتب والأجور: تعد ضريبة الرواتب والأجور على الرغم من انخفاضها ثاني ضرائب الدخل أهمية بعد ضريبة أرباح الحرف والمهن، إذ بلغت نسبة متوسطة 6% من مجمل الضرائب على الدخل و 3.58% إجمالي الضرائب والرسوم. بلغت أعلى نسبة في عام 2003 والسبب في ذلك قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام 2003. انخفضت النسبة في عام 2004 بسبب زيادة الحد الأدنى المعفى من هذه الضريبة إلى 5000 ل.س (وزارة المالية السورية، الجزء الثاني). أما الاتجاه العام لحصيلة هذه الضريبة فهو ثابت وهو مؤشر ايجابي، فضريبة الرواتب والأجور هي ضريبة على العمل، ومن غير المحبذ الاتجاه لإخضاع دخل العمل للضرائب.

رسم الإنفاق الاستهلاكي: وهي ضريبة تقليدية مطبقة في سورية حتى تاريخه، يقابلها ضريبة المبيعات أو الضريبة على القيمة المضافة في الأنظمة الضريبية الحديثة، حيث يستحق هذا الرسم عند تقديم الخدمة أو وقوع عملية البيع بالنسبة لنسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الضرائب والرسوم، فهي تأخذ منحى تصاعدي مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ازدادت هذه النسبة من 0.75% في عام 2000 إلى 12.92% في عام 2009 والسبب وراء ذلك هو: إحلال رسم الإنفاق الاستهلاكي محل كثير من الضرائب، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004، لتستقر هذه الضريبة عند متوسط 19.3% قياساً إلى ضرائب الإنفاق و 8% قياساً إلى إجمالي الضرائب (وزارة المالية السورية، الجزء الثاني).

الرسوم الجمركية: إن دراسة تطور حصيلة الرسوم الجمركية إلى مجمل الضرائب والرسوم، يشير إلى انخفاض أهمية هذه الضريبة، حيث تأخذ نسبة الرسوم الجمركية إلى إجمالي الضرائب والرسوم منحى تصاعدي للفترة الممتدة بين عامي [2002–2004]، لتبدأ بعدها بالانحدار للفترة [2005–2009]، يكمن السبب وراء ذلك أن سورية ومع تزايد مستويات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية قامت بإلغاء وإجراء كثير من التخفيضات على المستوردات بموجب الكثير من الاتفاقيات الإقليمية كـ: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى / منطقة التجارة الحرة مع لبنان/ والدولية: اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي/ اتفاقيات منظمة التجارة الدولية (WTO) (تقرير التنمية البشرية، 2007–2008: 372). بالمحصلة تستقر الرسوم الجمركية لتشكل نسبة 37.34% من ضرائب الإنفاق و12.15% من إجمالي الضرائب والرسوم. من الناحية القياسية: إن انخفاض المساهمة النسبية للرسوم الجمركية من شأنه تخفيض حدة التأثير السلبي للضرائب على الاستثمار الخاص، وذلك بسبب تخفيض تكلفة الإنتاج لتخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة، وتشجيع الصادرات كنتيجة للاتفاقيات التي تبرمها سورية.

4–اختبارات استقرارية نموذج الاستثمار الخاص في سورية:

6–1 التحليل البياني باستخدام الرسوم البيانية والـ "Correlogram":

بحسب (Chatfield): " *إن أي شخص يحاول أن يقوم بتحليل السلاسل الزمنية بدون أن يرسمها فإنه يبحث عن المتاعب*". أمّا الـ "Correlogram" فيحسب سرعة تآكل ارتباط المتغير "Decays" بقيمته في الفترات السابقة –إذا كان التآكل بطيئاً فذلك يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة–. إحصائياً يتم ذلك بحساب تابع الارتباط الذاتي "Autocorrelation Function" اختصاراً "ACF" بقسمة التغاير في الفترة K على التباين. يتم إجراء هذا الاختبار على جزء من السلسة يعادل ربع إلى ثلث عدد المشاهدات، ويتم تطبيقه على السلاسل الأصلية. يبين الشكل (2) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار الخاص:

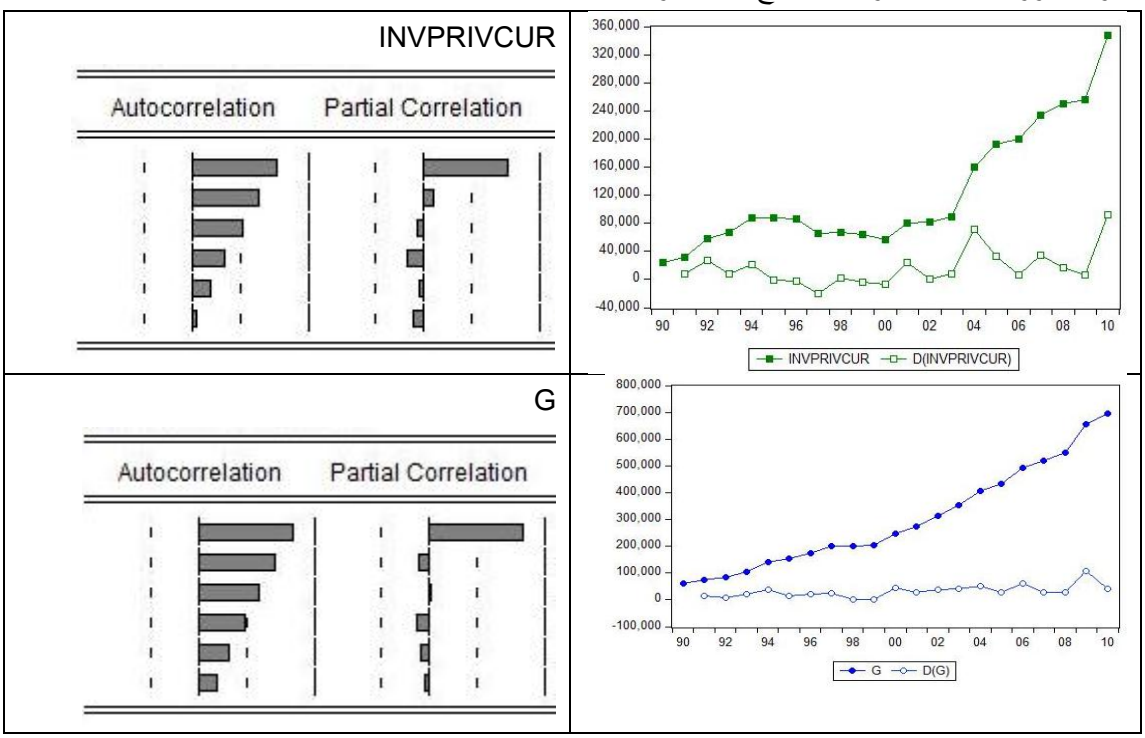

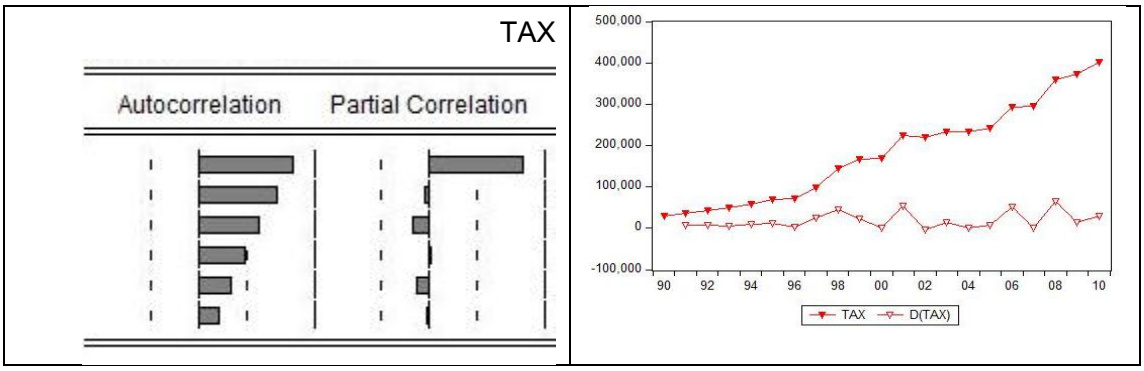

شكل (2): الرسوم البيانية والـ "Correlogram" لنموذج الاستثمار الخاص

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

تبين الرسوم البيانية السابقة أن السلاسل الزمنية للاستثمار الخاص والإنفاق العام والضرائب غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفرق الأول. أما أشكال الـ "Correlogram" فتبين أن الارتباط الذاتي للاستثمار الخاص "$INV_{PRIVCUR}$ " بعد 2 فترة الإبطاء يضعف وتصبح جميع الأعمدة "Bars" داخل الحدود المقبولة. الإنفاق الحكومي "G" يحتاج أكثر من فترتي إبطاء كذلك الأمر بالنسبة للضرائب "TAX". بالنتيجة تبدو جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى لوجود أعمدة خارج الحدود المقبولة في فترات الإبطاء الأولى.

6-2 اختبار جذر الوحدة "Unit Root Test":

يمكن تبرير استخدام جذر الوحدة للارتباط الذاتي في دراسة استقرار السلاسل الزمنية بأنه: عندما يوجد ارتباط ذاتي قوي بين المتغير في الفترة الحالية والفترات السابقة فالسلسة تكون تابعة للزمن وبالتالي غير مستقرة، ولكن عندما يتآكل هذا الارتباط بسرعة – كلما ازدادت درجة الإبطاء من t−1 ← t−i وهكذا– فإن ذلك يقود باتجاه السلسلة الزمنية المستقرة. تم تطبيق معادلات جذر الوحدة لـ "Dickey Fuller" اختصاراً "DF" على نموذج الاستثمار الخاص المعادلات (4)، (5)، الجدول (6):

$$\Delta x_t = \beta_3 x_{t-1} + u_t \quad (4) \qquad \text{قاطع}$$

$$\Delta x_t = \beta_1 + \beta_2 t + \beta_3 x_{t-1} + u_t \quad (5) \qquad \text{قاطع ومتجه}$$

جدول (6): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار الخاص باستخدام اختبار جذر الوحدة "DF":

		المستوى L		الفراق الأول I1		القرار
المتغير		قاطع	قاطع ومتجه	قاطع	قاطع ومتجه	S=Stationary
القيم الجدولية	5%	−3.0207	−3.6584	−3.0300	−3.6736	
	10%	−2.6504	−3.2978	−2.6552	−3.2774	
INVprivcur	t	1.8418	0.1098	−2.6083	−3.2517	SI1 (10%)
	p	0.9995	0.9949	0.1086	0.1044	
G	t	3.2080	−0.2737	−3.5346	−5.4443	SI1 (5%)
	p	1.0000	0.9854	0.0184	0.0017	
Tax	t	1.4302	−2.3422	−5.6603	−6.2688	SI1 (5%)
	p	0.9982	0.3950	0.0002	0.0004	

SL			−4.0749	−4.2069	t	**Res**
			0.0228	0.0043	p	

المصدر: حسابات الباحث.

من الجدول (6) يمكن استنتاج أن السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار الخاص مستقرة عند الفرق الأول (I1). تم عمل انحدار "OLS" واختبار استقرارية متغير البواقي "Res"، ينتج عن ذلك ثلاث احتمالات: أولاً: أن تكون سلاسل المتغيرات الأصلية غير مستقرة، كذلك الامر سلسلة البواقي غير مستقرة ← الانحدار زائف (غير محقق). ثانياً: سلاسل المتغيرات الاصلية غير مستقرة، ولكن سلسلة البواقي مستقرة ← يوجد علاقة تكامل مشترك (علاقة في الأجل الطويل) ومعادلة الانحدار غير زائفة (محقق: سلسلة Res مستقرة عند المستوى SL). ثالثاً: سلاسل المتغيرات الأصلية مستقرة عند درجات تكامل مختلفة (I0) و(I1) ← حد الخطأ لن يكون مستقراً أبداً (غير محقق). بناء على ما سبق يمكن إجراء اختبار "ARDL" للفجوات الزمنية الموزعة الذي يقبل أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول كحد أقصى.

5- تقدير نموذج الاستثمار الخاص باستخدام طريقة المربعات الصغرى "OLS":

قبل القيام بتقدير دالة الاستثمار الخاص باستخدام القيم المبطأة لنموذج "ARDL"، يمكن القيام بإجراء انحدار المتغير التابع على القيم غير المبطأة للمتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى "OLS". يعرض الجدول (7) نتائج هذا التقدير:

جدول (7): نتائج تقدير نموذج الاستثمار الخاص باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

Dependent Variable: INVPRIVCUR
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6990.113	10160.11	-0.687996	0.5002
G	0.839671	0.130369	6.440725	**0.0000**
TAX	-0.679516	0.212160	-3.202847	**0.0049**

R-squared	**0.930122**	Mean dependent var	123179.9
Adjusted R-squared	0.922358	S.D. dependent var	88666.82
S.E. of regression	24706.37	Akaike info criterion	23.19907
Sum squared resid	1.10E+10	Schwarz criterion	23.34829
Log likelihood	-240.5903	Hannan-Quinn criter.	23.23146
F-statistic	119.7966	Durbin-Watson stat	**1.978010**
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

من الجدول السابق يمكن استنتاج أنّ: جميع المتغيرات معنوية: (Prob<0.05) والتقدير غير مزيف: (Durbin Watson=1.98 > R^2 = 0.93) ، كم أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع والإنفاق الحكومي والضرائب كمتغيرات مفسرة له بسبب أن سلاسل المتغيرات الاصلية مستقرة عند الفرق الأول، وسلسلة البواقي مستقرة في المستوى.

6-تقدير نموذج الاستثمار الخاص في سورية بطريقة "ARDL":

6-1 تقدير نموذج "ARDL" واختبار الحدود:

للوصول إلى نتائج تقدير نموذج "ARDL" ذي المركبات الثلاث نتبع الخطوات الآتية:

EVIEWS$_{Steps}$: Quick → Estimate Equation → Methods: ARDL →Equation Specification: INVPRIVCUR G TAX → View→ Coefficient Diagnostics→ Long Run Form and Bounds Test

جدول (8): تقدير نموذج "ARDL":

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(INVPRIVCUR)
Selected Model: ARDL(1, 4, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Conditional Error Correction Regression

	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
(1)	C	5312.441	12076.45	0.439901	0.6717
	INVPRIVCUR(-1)	-0.898035	0.254871	-3.523488	0.0078
	G(-1)	1.325765	0.373226	3.552179	0.0075
	TAX(-1)	-1.168980	0.358242	-3.263100	0.0115
(3)	D(G)	0.397099	0.224075	1.772167	0.1143
	D(G(-1))	-0.513010	0.448250	-1.144475	0.2855
	D(G(-2))	-0.536049	0.326920	-1.639693	0.1397
	D(G(-3))	-1.323318	0.422747	-3.130286	0.0140
	D(TAX)	-0.894738	0.293716	-3.046266	0.0159

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

يظهر الجدول (8) المركبة (1) التي تحتوي معلومات الأجل الطويل، والمركبة (3) التي تحتوي معلومات الأجل القصير. بالنسبة لاختبار الحدود "Bounds Test": تحدد نتائج اختبار الحدود اتجاه إجراء الاختبارات الإحصائية بالشكل الآتي:

1) نموذج صفيف تصحيح الخطأ "VECM" في حال كون المعادلات الناتجة عن التبديل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جميعا متكاملة في الأجل الطويل.

2) نموذج تصحيح الخطأ "ECM" في حال وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3) نموذج "S.R ARDL" القصير الأجل، في حال عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

يخضع هذا الاختبار لتوزيع F، حيث يتم مقارنة قيمة اختبار F المحسوبة بالقيم الجدولية الدنيا والقصوى I0 و I1 التي قام "Pesaran" بتطويرها عند مستويات مختلفة للدلالة، هذه القيم تختلف باختلاف عدد المتغيرات المفسرة K، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من أكبر قيمة جدولية، نرفض الفرضية العدم. بالنسبة لاختبار الحدود لنموذج الاستثمار الخاص فيظهر في الجدول (9):

جدول (9): اختبار الحدود:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**4.324029**	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	**3.87**
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

من الجدول السابق يمكن استنتاج أن: قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من الحد العلوي للقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% (F−statistic = 4.32> I(1)=3.87) وعليه يجب رفض الفرضية العدم التي تنفي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وعليه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي والضرائب في سورية، يمكن متابعة تقديرها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ "ECM".

6-2 نموذج تصحيح الخطأ "ECM":

EVIEWS$_{Steps}$: View→ Coefficient Diagnostics→ Error Correction Form

جدول (10) نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(INVPRIVCUR) Selected Model: ARDL(1, 4, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	0.397099	0.151081	2.628378	0.0303
D(G(-1))	-0.513010	0.302133	-1.697964	0.1279
D(G(-2))	-0.536049	0.204779	-2.617694	0.0308
D(G(-3))	-1.323318	0.280461	-4.718363	0.0015
D(TAX)	-0.894738	0.192499	-4.648011	0.0016
CointEq(-1)*	**-0.898035**	0.184148	-4.876695	**0.0012**

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

من الجدول (10) يمكن استنتاج أن (CointEq(−1: أو لمدا "λ " أو "ECT": سالبة ومعنوية أي أن الشرطين اللازم والكافي متحققين، ويوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار والمتغيرات المفسرة في الأجل الطويل، وأنّ

0.898% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن السنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

6-3 نموذج الانحدار طويل الأجل المصحح:

تعنى نماذج التكامل المشترك ببيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الاقتصاد الكلي، يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أنه حتى في حال وجود اختلالات في هذه العلاقة في الأجل القصير والتي يمكن أن تؤثر على تحركات السلاسل الزمنية، إلا أنها ستتقارب في الأجل الطويل. لحساب نموذج الانحدار طويل الأجل المصحح للاستثمار الخاص، نقسم معاملات المتغيرات المستقلة (C_1, C_3, C_4)[6] في منطقة المعلومات طويلة الأجل (1) على القيمة المطلقة لحد تصحيح الخطأ $|\lambda|$ أو $|\mathrm{CointEq}(-1)*|$ ، كما في المعادلة (6):

$$\mathrm{INVPRIVCUR} = \frac{C_1}{|\lambda|} + \frac{C_3}{|\lambda|}\mathrm{G} + \frac{C_4}{|\lambda|}\mathrm{TAX} \qquad (6)$$

فتنتج معاملات الأجل الطويل كما في الجدول (11):

جدول (11): معاملات نموذج الانحدار طويل الأجل المصحح:

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	1.476296	0.183994	8.023597	**0.0000**
TAX	-1.301709	0.204841	-6.354724	**0.0002**
C	5915.630	12950.86	0.456775	0.6600

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

اختبار الفرضيات: من الجدول السابق يمكن استنتاج أنّ: جميع المتغيرات معنوية 5% (P Values < 0.05) وعليه ينبغي رفض فرضتي الدراسة، أي يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع وهي مباشرة مع الإنفاق العام وعكسية مع الضرائب كمتغيرات مستقلة، هذه العلاقة موضحة في معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل، معادلة (7):

$$\mathbf{INVPRIVCUR} = \mathbf{5915.63 + 1.48\,G - 1.3\,TAX} \qquad (7)$$

6-4 اختبار "Wald Test":

بالعودة إلى الجدول (8) المتضمن لمعاملات نموذج "ARDL" في الأجلين القصير والطويل، يمكن توضيح أن هذه المعاملات تأخذ ترتيب من C_1 وحتى C_k، أي لصياغة الفرضية العدم في اختبار "Wald Test" يكفي أن نجعل معاملات الأجل الطويل – والتي تأخذ الترتيب من 2 إلى 4 – مساوية للصفر كتعبير رياضي عن عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات والمتغير التابع (الاستثمار الخاص)، جدول (12):

$\mathrm{EVIEWS}_{\mathrm{Steps}}$: View→ Coefficient Diagnostics → Wald Test: Coefficient Restrictions: C(2)=C(3)=C(4)=0

[6] **ترميز المعاملات مرتب بحسب ورودها في الجدول (8)، لذلك تم إغفال المعامل C2 كونه يتعلق بالقيمة المبطأة للمتغير التابع، ومعادلة الأجل الطويل تحتوي فقط المتغيرات المستقلة الأصلية، قيم المعاملات C3، C4 هي المقدرة β.**

جدول (12): نتائج اختبار "Wald Test":

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	5.580409	(3, 8)	0.0231
Chi-square	16.74123	3	0.0008
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(2)		0.397099	0.224075
C(3)		0.415655	0.248956
C(4)		-0.023038	0.332071

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

قيم P لاختباري فيشر وكاي^2 معنوية أي نرفض الفرضية العدم، حيث يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

6-5 اختبارات البواقي "Residual":

1) اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء "Serial Correlation":

$EVIEWS_{Steps}$: View→ Residual Diagnostics → Serial Correlation LM

جدول (13): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.003378	Prob. F(3,5)	0.4636
Obs*R-squared	6.388441	Prob. Chi-Square(3)	0.0942

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

من الجدول (13) نقبل الفرضية العدم: لا يوجد ارتباط تسلسلي للبواقي. كون (P = 0.4636 > 0.05).

2) اختبار عدم تجانس التباين "Heteroskedasticity":

$EVIEWS_{Steps}$: View→ Residual Diagnostics → Heteroskedasticity Tests

جدول (14): ننائج اختبار عدم تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.560398	Prob. F(8,8)	0.7848
Obs*R-squared	6.105343	Prob. Chi-Square(8)	0.6354
Scaled explained SS	1.402088	Prob. Chi-Square(8)	0.9942

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

من الجدول (14) تنص الفرضية العدم على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين. أما نتيجة الاختبار فكانت (P = 0.7848 > 0.05) وبالتالي يجب قبول فرض العدم، أي أن تباين البواقي متجانس وهو أحد شروط استقرارية السلاسل الزمنية.

3) اختبارات الاستقرارية "Stability":

EVIEWS$_{Steps}$: View→ Stability Diagnostic → Recursive Estimates →CUSUM & CUSUM square

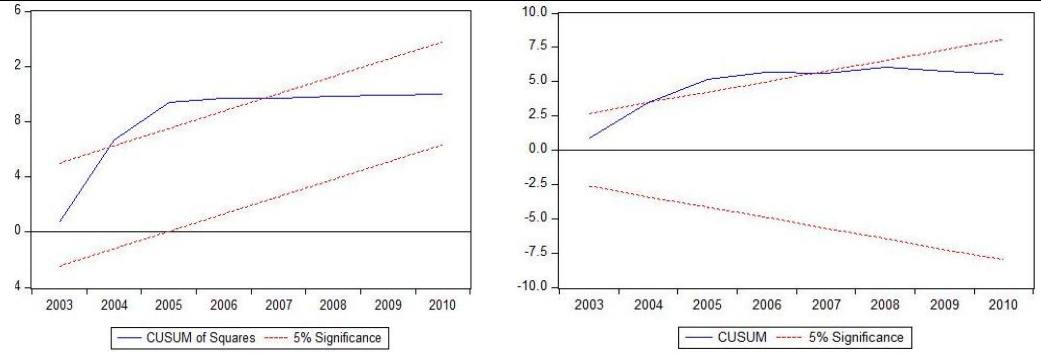

شكل (3) نتائج اختباري CUSUM&CUSUM squares

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

يوضح الشكل السابق (3) تجميع الأخطاء، تقريباً جميع القيم التجميعة الفردية والتربيعية، تقع ضمن خطي الثقة أي أن المقدرات ثابتة خلال فترة الدراسة. وبالتالي فإن نموذج "ARDL" هو نموذج أمثل.

النتائج و المناقشة:

1) إن إثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل مباشرة بين الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي في سورية، دليل على مكاملة المشاريع الحكومية للاستثمار الخاص وعدم منافستها له، حيث تركز الإنفاق الاستثماري الحكومي على المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)، وهي مجالات مكملة للاستثمار الخاص. أما مجالات الاستثمار الحكومي المزاحمة للقطاع الخاص (الصناعات التحويلية، الإنشاء، التجارة)، فيخصص لها نسب منخفضة من الإنفاق العام.

2) إن إثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل عكسية بين الاستثمار الخاص والضرائب في سورية، دليل على تأثر الاستثمار الخاص بالنظام الضريبي السوري، يزيد من حدة هذا التأثير سيطرة ضريبة أرباح المهن والحرف على ضرائب الدخل وهي تمس مباشرة بأرباح الاستثمار الخاص، بينما يخفض من حدة هذا التأثير الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية بسبب تخفيض تكلفة شراء مستلزمات الإنتاج. وعليه فإن أي سياسة لتخفيض ضرائب أرباح الشركات أو الإعفاء منها سيؤدي إلى تحفيز الاستثمار الخاص شريطة أن تتوفر عوامل تحفيز الاستثمار الأخرى.

الاستنتاجات و التوصيات:

1) إتباع سياسة إصلاح للإنفاق العام، بزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري العام في مجالات الاستثمار ذات الطبيعة التجارية حتى لو أدى ذلك إلى مزاحمة القطاع الخاص، والمبرر هو زيادة فعالية الدولة كمتحكم اقتصادي في السوق يخلق الطلب ويطرح منتجا لمقابلة هذا الطلب الأمر الذي يساعدها في مواجهة الأزمات.

2) إتباع سياسة للإصلاح الضريبي، تطال عناصر الثروة والدخول المعطلة أكثر منها للضرائب المباشرة على الأرباح، مما يساعد على تحفيز الاستثمار الخاص دون الاضطرار إلى التضحية بالحصيلة الضريبية جراء سياسات الإعفاء غير المدروس.

3) من المهم جداً في ظل فترة الحرب على سورية، تتبع واقع الاستثمار الخاص، نظراً لأن انخفاضه أو اتجاهه إلى المجالات (الاحتكارات، المضاربات، القطاعات غير المولدة للقيمة المضافة)، يعمق من الأزمة الاقتصادية، لذلك يمكن توجيه سياستي الإنفاق العام والضرائب لتحفيز الاستثمار العام المنتج والموفر للسلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد.

References:

Books and Journals:

[1]. Al-Ali, M.; Alabasi, M. The relationship between public and private investment and their impact on economic growth in a sample of Asian countries - a standard study 1980-2009. Al-Rafidain Development Journal. 37 (119). 2013. 10-24.

[2]. Al-Noaimi, K.; Al-Adi, E.; Rajoob, E. Study the development of tax revenues in Syria [2000-2009] and forecast the outcome of these revenues [2010-2015] based on the data of general budgets. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series, 33 (4). 2011.

[3]. Al-Noaimi, K.; Al-Adi, E.; Rajoob, E. Analytical and Statistical Study of the Economic Effects of taxes and fees in Syria the period [1990-2009]. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series. 35(8). 2013. 253-272.

[4].Asogwa, F. (2013). The crowding out effect of Budget Deficits on Private Investment in Nigeria. International Journal of Business and Management. 5(20).

[5]. Babar, Z.; Awan, M.; Nadeem, M. (April 2017). Relationship between Corporate Tax and Private Investment in Pakistan: An empirical analysis. Pakistan Business Review. 19(1). 157-175.

[6].Blanchard, O.; Perotti, R. (2002). An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output. The Quarterly Journal of Economics. 117(4). 1329 1368.

[7]. Esmaeel E. Study the nature and trend of the relationship between public and private investment in Syria. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series. 40(3). 2018. 171-184.

[8]. Kenaan, A. Public Finance and Financial Reform in Syria. Al Reda Informatics Series (Dar Al Reda for Publishing). Damascus: Syria.

[9]. Oluseun, A.; Ifeakachukwu N.; Omodadepo, A. (2013). An Analysis of the Relationship between Public Spending Components and Private investments in Nigeria. Journal of Finance & Economics. Science and Education Centre of North America 1(2). 14-27.

[10]. Paiko, I. (2012). Deficit Financing and its Implication on Private Sector Investment: The Nigerian Experience, Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter), 1(9).

[11]. Pesaran, M.; Shin, Y. (1999). An Autoregressive distributed lag modeling approach to cointegration analysis. Chapter 11 in S. Storm (ed). Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ranger Frisch Centennial Symposium. Cambridge University Press. Cambridge, UK.
[12]. Pesaran, M.; Shin, Y.; Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relations. Journal of Applied Econometrics, 16. 289-326.
[13]. Samwel, M. (2016). Do Budget Deficit Crowds Out Private Investment: A Case of Tanzanian Economy. International Journal of Business and Management, Canadian Center of Science and Education, 11(6). 183-193.
[14]. Samuel, O. (2016). Analysis of private domestic investment in Kenya. Master thesis. Department of Applied Economics, Kenyatta University, Kenya.
[15]. Suzi, N. Public finance (Public Expenditures - Public Revenues - General Budget). Halabi human rights publications. 2006.

Reports:

[16]. Human Development Report (2007). United Nations Development Program 2007-2008.
[17]. The sixth annual investment report for the year 2011. Syrian Investment Authority.
[18]. Central Bureau of Statistics of Syria, Predicted Public Budget for the years 2000-2010.
[19]. Quarterly circulars of the Central Bank of Syria cut off accounts of the general budgets for the years 2000-2010.
[20]. Syrian Ministry of Finance, Collection of Tax Legislation, Part 1.
[21]. The Syrian Ministry of Finance, Collection of Tax Legislation, Part 2.
[22]. Investment Law No. 10 of 1991.
[23]. Legislative Decree No. 7 of 2000.
[24]. Legislative Decree No. 8 of 2007.
[25]. https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS